مجلس الإدارة يوصي بتوزيع 15 فلساً نقداً

الهاشمي: «مشاعر» تحقق 4.3 ملايين دينار أرباحاً في 2012

أعلنت شركة مشاعر القابضة عن نتائجها للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2012، أنها حققت 4.3 ملايين دينار أرباحا صافية، أي ما يعادل 25 فلسا للسهم، حيث بلغ إجمالي موجودات الشركة 73.2 مليون د.ك في 2012/12/31، وإجمالي حقوق مساهمي الشركة 46.2 مليون د.ك.

وقد أوصى مجلس إدارة شركة مشاعر القابضة بتوزيع أرباح نقدية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2012 قدرها 15 فلسا للسهم الواحد في اجتماعه المنعقد بتاريخ 06 / 02 / 2012.

وفي هذا السياق صرح رئيس مجلس إدارة شركة مشاعر القابضة، يوسف الهاشمي أن أرباح الشركة ناتجة عن أرباح تشغيلية، موضحا أن الشركة تتمتع بملاءة مالية ممتازة إنعكست على سعر السهم في سوق الكويت للأوراق المالية الذي ارتفع بنسبة 40 في المئة مقارنة بسعره في بداية عام 2012.

وأضاف الهاشمي، بأن الشركة واصلت تحقيق أدائها المتوازن خلال السنة المالية المنتهية، بنمو المؤشرات المالية للشركة في 2012/12/31، حيث بلغ العائد على حقوق المساهمين 9.6 في المئة، كما بلغ العائد على الأصول 5.7 في المئة وبلغ معدل المطلوبات على الأصول 57 في المئة ومعدل الأصول المتداولة على المطلوبات المتداولة 0.84.

كما ساهمت معدلات الإيرادات التشغيلية التي تديرها اصول الشركة ومحفظتها العقارية، التي تبلغ 10 ملايين دينار كويتي، بعائد ربحي يتراوح بين 8 إلى 9 في المئة، على تحقيق الاهداف المالية للشركة من خلال استثمارات عقارية داخل الكويت وخارجها.

وأوضح الهاشمي، إلى ان الشركة تتمتع بأداء مالي متزن، مما ساهم مساهمة ملحوظة في إيرادات الشركة واستقرار مركزها المالي، كما حافظت الشركة على مستويات منخفضة من المديونية بنهاية عام 2012، وارتفعت حقوق المساهمين من 44.2 مليون دينار كويتي في عام 2011 إلى 46.6 دينار كويتي في عام 2012.

وعن مشروعات الاستثمارية للشركة، صرح الهاشمي بأن مشروع «زايد ديونز كوميلكس» والذي يقام في جمهورية مصر العربية بالتعاون مع شركة الأفق العقارية قد أوشك على الانتهاء، حيث يقام هذا المشروع على مساحة 55 فدانا في مدينة الشيخ زايد، ويعتبر من أهم وأرقى المشاريع المعمارية في جمهورية مصر العربية، ويحقق المشروع طموحات ورغبات المستهلك، كما يحقق له الإقامة في مجمع سكني راق، تتوافر فيه كافة مقومات الحياة العصرية والاستثمار المضمون في قلب مدينة الشيخ زايد، وهذا المشروع مملوك لشركة الأفق للإستثمار العقاري في مصر، وهي إحدى الشركات الزميلة لشركة مشاعر القابضة.

يوسف الهاشمي

وذكر الهاشمي بأن مبيعات مشروع زايد كوميلكس وذلك بسبب تطور الأعمال الإنشائية والاستمرار في انجاز مراحل المشروع، ولعدم وجود مشاكل قانونية مع مؤسسات الدولة، وقد بدأنا في تسليم بعض الوحدات التجارية في المشروع، وسيتم تسليم كافة الوحدات التجارية مع نهاية هذا العام بإذن الله حسب الخطة المرسومة لهذا المشروع.

وعن التخارج في المملكة العربية السعودية، قال الهاشمي: «أنه قد تم الإعلان مؤخرا عن إتمام صفقة تخارج تمثلت في بيع محفظة عقارية مقابل 1.8 دينار نقدا والباقي حصة في عقارين قائمين بيع وبلغت حصة «مشاعر القابضة» من هذه الصفقة 8 ملايين دينار كويتي بربحية بلغت 2.6 مليون دينار كويتي.

واختتم الهاشمي قائلاً: «لقد حظيت الشركة بعام حافل بمعدلات نمو قوية لا سيما، النمو الذي طرأ على إيراداتنا المتكررة، كما حققنا تقدما ملموسا بعمليات تطوير مشاريعنا العقارية المختلفة، حيث شارف معظمها على الاكتمال، مشيرا بأن الشركة تدرس حاليا عددا من الفرص الاستثمارية السانحة، التي تحقق من اقتناصها عوائد مستقرة للشركة للأعوام المقبلة وتعزز من قيم أصولها، حيث قامت في الدخول مع شركاء لتطوير ارض في المملكة العربية السعودية وتبلغ قيمة مساهمة الشركة فيها 1.8 مليون دينار كويتي، كما بدأ العمل حاليا ببناء مجمع تجاري في مدينة التجمع الخامس مقابل الجامعة الأمريكية في جمهورية مصر العربية، مؤكدا بأن الشركة تدرس الدخول في مشاريع واسواق واعدة، بعد دراستها والتأكد من أوضاع تلك الأسواق في ظل الظروف الاقتصادية التي يمر بها العالم».

بسبب الارتفاع الكبير في حجم الواردات

«الكويتية - الصينية»: تراجع نمو الاقتصاد الإندونيسي على أساس سنوي إلى 6.1 في المئة

قال تقرير الشركة الكويتية الصينية الاستثمارية شهد الاقتصاد الإندونيسي نوعا من الثبات في النمو خلال الربع الأخير من 2012، فقد تراجع نمو الاقتصاد قليلا من 6.2 في المئة على أساس سنوي إلى 6.1 في المئة بسبب الارتفاع الكبير في حجم الواردات، التي نمت بمعدل 14.5 في المئة عن الربع الثالث.

ويشير هذا الارتفاع إلى أن الاقتصاد المحلي لا يزال قويا حيث يواصل الاستهلاك الشخصي والاستثمار قيادتهما للاقتصاد. فعلى سبيل المثال، واصلت الاستثمارات نموها للربع الثالث على التوالي، وسجلت مبيعات السيارات رقماً قياسياً بوصولها إلى مليون سيارة خلال عام 2012.

وأضاف التقرير يشير هذا إلى تحول في الاقتصاد حيث فاق الطلب المحلي الانخفاض في الصادرات، التي استمرت بالانخفاض خلال عام 2012.

وقد كان هذا الانخفاض متوقعاً من بداية العام بسبب السياسات الصناعية الجديدة، حيث فرضت الحكومة الإندونيسية ضريبة على تصدير المواد الخام مثل المعادن، وهي المواد الرئيسية التي تصدرها إندونيسيا، بهدف حث الشركات المحلية على تصنيع هذه المعادن الخام محلياً، ومن ثم تصديرها كسلع وبضائع كاملة وتامة الصنع والتي تكون قيمتها أعلى من عند تصديرها خام.

ومع انخفاض أسعار المواد الخام خلال عام 2011، واستمرار ضعف الطلب العالمي، انخفضت صادرات المواد الرئيسية بشكل كبير. إلا أن الصادرات شهدت نمواً تدريجياً في الربع الرابع، حيث نمت بمعدل 6.9 في المئة عن الربع السابق.

وتابع التقرير كانت أسعار الفائدة منخفضة على نحو تاريخي، حيث بلغت 5.75 في المئة في العام الماضي، مما ساعد على دفع الاستهلاك المحلي والاستثمار الخاص. وبالتالي، يرتفع الائتمان إلى القطاع الخاص أكثر من 20 في المئة على أساس سنوي. ومع وضع الاقتصاد العالمي الحالي، تعتبر مستويات النمو الحالية عالية ومرنة، خصوصاً مع النقلة الهيكلية التي يمر بها الاقتصاد. ومع هذا، أحد أهم المخاطر هذا العام هي التضخم، الذي وصل إلى 4.6 في المئة في يناير، مرتفعاً عن معدل الشهر السابق والبالغ 4.3 في المئة.

مؤشر الاقتصاد الإندونيسي

سياسة منع بيع المواد الخام لدعم تصدير المنتجات الصناعية

ويقيس الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الناتج الاقتصادي أو حجم الاقتصاد – معدّل بالنسبة للتضخم أو الانكماش. فهو مجموع القيم المعدلة لكافة السلع والخدمات النهائية التي تنتجها دولة أو منطقة ما خلال فترة زمنية محددة.

وتعتمد هذه القيم على كميات «حجم» وأسعار السلع المنتجة. الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مقياس يجعل الأسعار الثابتة من خلال اعتماده على قيمة عام معين الذي يكون عام الأساس لجميع السلع والخدمات.

ومن ثم، يتم استخدام هذه القيم لقياس الناتج المحلي الإجمالي للأعوام التي سبقت عام الأساس والأعوام التي تليه. كما يمكن قياس الناتج المحلي الإجمالي بعدة طرق، ومنها التي يتبعها مكتب الإحصاء الإندونيسي، وهو الجهة الحكومية المسؤولة عن البيانات الوطنية، حيث يقيس الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الإنفاق وإنتاج القطاعات.

ويبين الرسم البياني المرفق أداء الناتج المحلي الإجمالي من ناحية الإنفاق، حيث يتكون من الاستهلاك الخاص، والإنفاق الحكومي، والاستثمارات المالية الثابتة، والصادرات والواردات. ويلعب الاستهلاك الخاص دوراً مهماً في النمو في إندونيسيا التي تعتمد على الاستهلاك المحلي، ولكن تقليدياً كانت مساهمة الصادرات في الناتج المحلي الإجمالي أكبر.

ومن المحتمل أن يبقى النمو فوق مستوى 6 في المئة في عام 2013. وبينما من المتوقع أن تستمر الحكومة بفرض إصلاحات هيكلية هذا العام، نتوقع أن يشهد الاقتصاد الإندونيسي المتنامي تدفقات استثمارية قوية. ومع قرار منع تصدير المواد الخام بشكل كلي بحلول عام 2014، تستعد الشركات الكبرى بتجهيز مصانعها حتى تستغل عدم وجود المنافسين في مجال التصنيع بالوقت الحالي. وسيدعم ارتفاع الحد الأدنى للأجور ذو الدخل المتوسط ويدفع الاستهلاك.

ويبقى الخطر الرئيسي في هذه الحالة هو ارتفاع التضخم، الذي يتفاقم مع ضعف سعر صرف العملة الذي انخفض بمعدل 8 في المئة على أساس سنوي، مما يجعل من الواردات أكثر كلفة على إندونيسيا.

وعلى المستوى المحلي، سترفع زيادة الحد الأدنى للأجور من معدل التضخم الأساسي. مما يدفعنا لتوقع زيادة في سعر الفائدة يقرها البنك المركزي الإندونيسي.

إلا أنه من غير المحتمل أن تكون هذه الزيادة كبيرة، حيث لا يزال تركيز البنك المركزي الإندونيسي على النمو أولاً، وخصوصاً بعد أن انخفض اعتماد إندونيسيا على صادرات المواد الخام.

وعلى المدى القصير، سيدفع الحد الأدنى للأجور الاستهلاك، وسيشجع منع تصدير المواد الخام الاستثمارات، حيث يحفز الشركات على بناء المصاهر. وسيكون التضخم هو الخطر الرئيسي في عام 2013.

أما على المدى المتوسط، فإذا ما تم منع تصدير المواد الخام في 2014، سيكون السؤال هل يمكن لإندونيسيا أن تستمر بمعدل 6 في المئة دون الاعتماد على تصدير المواد الخام. لكن، إذا لم يكن هذا ممكنا، فنتوقع أن تؤجل الحكومة الإندونيسية هذا المنع لبعد عام 2014. وبشكل عام، نظرتنا لإندونيسيا إيجابية للمستويين القصير والمتوسط، طالما لم تعيق السياسات من النمو.

إثيوبيا تغلق مجالها الجوي على شركات الطيران الخليجية

بدأت الحكومة الاثيوبية في اغلاق مجالها الجوي امام بعض شركات طيران الخليج، متهمة اياها بالتنافس «غير الشريف» مع الخطوط الجوية الوطنية.

واتهم وزير النقل الاثيوبي في تقرير مقدم للبرلمان شركات الطيران بدول الخليج بالاستفادة من ارباح احتياطي النفط لديها لعرض اسعار لا يمكن للخطوط الجوية الوطنية منافستها. وأكد الوزير الإثيوبي أمام البرلمان ان حكومته بدأت في اغلاق مجال بلادها الجوي امام بعض شركات دول نفطية بالخليج، قائلا «إننا نقدم الحماية الضرورية للخطوط الجوية الاثيوبية».

عقلية البازار سادت الاتفاق على الموازنة الجديدة للاتحاد الأوروبي

بروكسل – «كونا»: كلمة «بازار» بالنسبة للعقل الغربي تعني مكانا شرقيا للتسوق حيث يساوم التاجر على بضائعه ويضغط على الشاري للحصول على افضل ربح ممكن لكن يبدو ان هذه العقلية انتقلت الى اوروبا خلال الأسبوع الماضي لدى مناقشة الموازنة الجديدة للاتحاد الأوروبي.

فقد ساد مشهد مشابه للبازار الى حد ما على اليوم الثاني من اعمال قمة الاتحاد الاوروبي الاسبوع الماضي حيث تجادل اعضاء الاتحاد المؤلف من 27 عضوا في المقايضة للحصول على افضل ربح لموازنة الاتحاد الاوروبي طويلة المدى.

ووصفت صحيفة «تراو» الهولندية القمة بانها «قمة المقايضة وصفقة الصيد».

وكان رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون قد هدد قبيل انعقاد القمة باعاقة اي اتفاق بشأن الموازنة طويلة المدى للاتحاد الاوروبي في حال عدم اجراء مزيد من الخفض لعملية الانفاق.

كما حذر رئيس البرلمان الاوروبي مارتن شولتز من ان الاتحاد الاوروبي في خطر ربما يكون قاتلا ويجب الخروج من هذا الوضع.

محللون: تصريحات كاميرون مجرد تكتيكات للضغط على زعماء الاتحاد للموافقة على الموازنة

وقال المحللون حول تلك التصريحات المثيرة للقلق انها مجرد تكتيكات للضغط على زعماء الاتحاد الاوروبي من اجل الموافقة على موازنة الاتحاد للفترة ما بين عام 2014 وعام 2020.

وكان زعماء الاتحاد الاوروبي قد فشلوا بالفعل في نوفمبر الماضي بالاتفاق على الموازنة وكان من الممكن ان يؤدي الفشل الثاني الى غرق اوروبا في ازمة خطيرة وقد تضر بمصداقية الاتحاد.

وبدأت القمة الاوروبية المخصصة لدراسة موازنة الاتحاد الاوروبي للفترة 2014-2020 مساء الخميس بتاخير حوالي خمس ساعات ما يشير الى توتر بين القادة الذين تناقشوا طوال الليل باسلوب تجار «البازار» ليصلوا الى اتفاق في اليوم التالي ويقروا خفضا عاما في الموازنة قدره ثلاثة في المئة من موازنة الاتحاد الحالية التي تنتهي في آخر العام الحالي.

وينص الاتفاق الجديد على خفض التزامات انفاق الكتلة الى 960 مليار يورو «1.3 تريليون دولار» خلال السنوات السبع المقبلة.

واحتفل رئيس الوزراء البريطاني بالاتفاق الذي توصل اليه زعماء الاتحاد الأوروبي باعتبار ذلك انتصارا شخصيا له وباعتباره «صفقة جيدة لدافعي الضرائب البريطانيين».

اما بالنسبة لدول الاتحاد الجنوبية والشرقية الاكثر فقرا والتي كانت تأمل بالحصول على المزيد من الاموال من صناديق الاتحاد فقد وصفت هذا الاتفاق «بالهزيمة» حيث يعد فقط انتصارا للدول الغنية المانحة مثل فنلندا والمانيا وهولندا والمملكة المتحدة.

النتائج متوافقة مع توجيهاتها للسوق وتعكس نجاح استراتيجيتها

«شعاع كابيتال»: انخفاض خسائر العام الماضي بنسبة 80 في المئة

أنهت شعاع كابيتال العام 2012 بميزانية عمومية قوية ومستوى سيولة جيد، حيث حسنت نتائجها المالية بشكل ملحوظ واستعادت مكانتها في قطاع الخدمات المالية الإقليمي.

وانخفض صافي خسارة الشركة في العام 2012 بنسبة 80 في المئة ليصل إلى 59 مليون درهم مقابل خسارة بلغت 293.8 مليون درهم في العام 2011.

وأتت النتائج في نطاق التوقعات التي أعلنت عنها شعاع في شهر أكتوبر الماضي.

ويعزى التحسن في المقام الأول إلى نجاح شعاع بإتمام برنامج إعادة هيكلة الشركة وترشيد حجمها.

وخفضت شعاع إجمالي النفقات للعام 2012 بواقع 163 مليون درهم، بما في ذلك تخفيض النفقات الإدارية والعامة إلى 37.7 مليون درهم كنتيجة لتقليص عدد الموظفين وتعزيز كفاءة العمليات بشكل أكبر. وسجلت أعمال الإقراض ارتفاعا في نفقاتها بواقع 13.7 مليون درهم تماشيا مع خططها للتوسع في دولة الإمارات والمملكة العربية السعودية، بينما سجلت كافة وحدات الأعمال الأخرى انخفاضا كبيرا في نفقاتها بلغ مجموعه 51.4 مليون درهم، وهو ما يمثل تحسنا بنسبة 29 في المئة عن العام 2011.

وتكبدت شعاع خلال النصف الأول من العام 2012 تكاليف متعلقة ببرنامج إعادة هيكلة الشركة، والذي بدأ تأثيره الإيجابي ينعكس على المصاريف الإدارية والعامة خلال النصف الثاني من العام 2012. ومن المتوقع أن يظهر التأثير الكامل للبرنامج في العام 2013 حيث سيؤول إلى تحسين مستوى التكاليف بنسبة 10 في المئة إضافية.

وفي تعليق له على النتائج، قال الشيخ مكتوم بن حشر آل مكتوم، رئيس مجلس الإدارة التنفيذي لشعاع كابيتال: «على الرغم من بيئة السوق المتقلبة في العام 2012، أتت نتائج شعاع للسنة المالية متوافقة مع توجيهاتنا السابقة للسوق. من وجهة نظر استراتيجية، كان العام 2012 عاما تحوليا لشركة شعاع كابيتال حققنا خلاله الأهداف الرئيسية لبرنامج إعادة الهيكلة، حيث نجحنا في إتمام أربع مبادرات تحولية مهمة شملت برنامج ترشيد حجم الشركة، وتخفيض الأصول غير الأساسية، وتعزيز متانة ميزانيتنا العمومية التي تعد بين الأفضل على مستوى الصناعة من خلال تقوية مستوى السيولة، والإعلان عن خطتنا الاستراتيجية والمالية والتشغيلية التي تركز على توليد الإيرادات المتكررة.»

الشيخ مكتوم بن حشر

وأضاف «بلعب التقلص الذي شهدته صناعة الخدمات المالية وتجدد الطلب على رؤوس الأموال والخبرة الاستشارية في صالحنا، ففي حين أن معظم لاعبي صناعة الخدمات المالية الإقليمية لا يزالون في طور إعادة الهيكلة، تمتلك شعاع الآن ميزة تنافسية والقدرة على التركيز على توليد الإيرادات. وتؤكد عملية إعادة إحياء علامتنا التجارية المالية مؤخراً وردود الفعل الإيجابية على اتجاهنا الاستراتيجي من المساهمين والعملاء على قوة مكانة شعاع مقارنة بنظرائها.

فشعاع اليوم في موقع متميز يتيح لها التركيز على تنمية أعمالها، الأمر الذي سينعكس في أداء أقوى خلال العام 2013.»

نائب حاكم مصرف لبنان: إجراءات لتأمين الاستقرار المالي

بيروت – «كونا»: شكل تمتع مصرف لبنان بالاستقلالية في ادارة القطاع المالي والمصرفي احد ابرز اسباب نجاحه في توفير سلامة القطاع في وجه الازمات وتحوله احد اهم دعائم الاقتصاد الوطني.

وتعد سياسة المصرف المالية التي يتخذها من حين الى اخر ضابط الايقاع للحركة المالية ومظلة امان من الهزات المالية التي عصفت بالعالم والمنطقة العربية.

واوضح نائب حاكم مصرف لبنان الدكتور محمد البعاصيري في حديث لـ«كونا» ان المصرف المركزي لا يعيش في جزيرة معزولة عن المحيط واحداثه لذلك يقوم بكل ما يتوجب من اجراءات وخطط تبعد الانعكاسات السلبية عن لبنان وتؤمن اكبر قدر من الاستقرار المالي.

وشدد البعاصيري على ضرورة ان تتواكب السياسة النقدية التي يتولاها المصرف المركزي مع السياسة المالية التي تقع على عاتق الحكومة لتكون الاجراءات المتخذة اكثر فعالية «اذ لا بد ان يكون هناك تكامل في الاقتصاد بين القطاعين العام والخاص».

واكد ان السياسة النقدية للمصرف والتي تعود الى 20 عاما وتتمثل بثبات الليرة اللبنانية مستمرة ولن تتغير لافتا الى ان مصرف لبنان لديه احتياط كاف من الذهب والعملات الاجنبية ما يمكنه من الاستمرار في سياسة ثبات النقد بالاضافة الى ثقة المصارف المحلية والمودعين والشعب اللبناني في سياسة المصرف.

وحول تأثير الاحداث في المنطقة العربية وخصوصا ما يجري في سوريا قال «بالطبع لكل ذلك انعكاس سلبي على لبنان لكن يبقى البلد الافضل حالا من الدول الاخرى في محدودية الاثار لغاية الان».

البنك الأهلي المتحد قدم محاضرة للخريجين القانونيين

في إطار الدور الرائد للبنك الأهلي المتحد في مجال التنمية المجتمعية، وحرصه على تنمية مهارات شباب الخريجين الكويتيين وزيادة معارفهم، قام البنك مؤخرا من خلال إدارته القانونية بتقديم محاضرة لشباب الخريجين الكويتيين في مقر المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، حيث قامت أمل الهويدي المحامية بالإدارة القانونية في البنك الأهلي المتحد بإلقاء محاضرة حول العلامات التجارية تناولت فيها التعريف القانوني للعلامات التجارية، وتوضيح الأشكال التي تعتبر علامة تجارية، وكيفية اختيار العلامة التجارية، وخطوات تسجيلها، وكيفية حمايتها من التقليد أو التزييف.

كذلك تناولت المحاضرة التصنيف الدولي للكويت من حيث تسجيل العلامة التجارية، واستعراض أشهر العلامات التجارية في دول الخليج، وتضمنت الرد على أسئلة المتدربين ومناقشتهم حول أمثلة عملية للمعالجات القانونية للعلامات التجارية.

أمل الهويدي مع شباب الخريجين بعد إلقائها المحاضرة

وبهذه المناسبة أكدت أمل الهويدي المحامية في البنك الأهلي المتحد في بيان صحافي: أن البنك الأهلي المتحد يعتز بالمشاركة في مثل هذه المحاضرات التي تهدف إلى تدريب شباب الخريجين وإمدادهم بأحدث الخبرات والمهارات العملية من منطلق إيمان البنك بأهمية إثراء معارف الشباب الكويتي وتنمية مهاراتهم في مجالات العمل القانوني، ولتوفير كفاءات وطنية مؤهلة وقادرة على الاضطلاع بمهامها على أكمل وجه.

وأوضحت الهويدي أن الإدارة القانونية في البنك الأهلي المتحد قد شاركت في العديد من البرامج التدريبية التي نظمتها مؤسسة التأمينات الاجتماعية من قبل، وأضافت: أن البنك الأهلي المتحد قد أعد برنامجا خاصا بالمتدربين اشتمل على تعريفهم بأساسيات عمليات البنوك والمبادئ القانونية المتعلقة بها، موضحا أن الإدارة القانونية بالبنك ترحب دائما بتدريب شباب القانونيين وإمدادهم بالخبرات اللازمة لممارسة عملهم.